

Distr.: General
18 April 2002
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية



نيويورك

١٩-٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

١٢-١ تموز/يوليه ٢٠٠٢

بيان من السيد إدموند ولينستين، المدير العام لفرقة العمل المعنية بالمحكمة
الجنائية الدولية، وزارة خارجية المملكة الهولندية، بشأن المشروع المنقح لميزانية
الفترة المالية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية، أدلى به خلال الدورة التاسعة
للجنة التحضيرية في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

١ - اسمحوالي بادئ ذي بدء أن أشكركم، السيد الرئيس، أنتم وسلفكم والأمانة العامة لتقديمكم مشروع منقح لميزانية الفترة المالية الأولى للمحكمة (PCNICC/2002/WGFYB/L.1). ومن البديهي أننا لم نتمكن بعد من دراسة محتوياته بأكملها. وحسبنا القول إننا نأسف لعدم تمكن الأمانة من موافاتنا بالصيغة النهائية للوثيقة قبل الاجتماع بفترة. ورغم أنه من المحتمل إلى حد كبير أن تكون لدينا مستقبلا تعليمات تتيح لنا المشاركة في مناقشة التفاصيل، فإن بإمكاننا أن أقدم إليكم بعضا من الملاحظات الأولية ذات الطابع العام. ونأسف لكون الأمانة العامة لم تتمكن فيما يبدو من مفاتحتنا في هذا السياق. ولكم كان بودنا أن نساعدكم. ومن الواضح أن عددا من المسائل المتعلقة بتفاصيل المساهمة المالية للبلد المضيف ما كان يلزم تناولها في هذه الوثيقة.

٢ - إن المشروع المنقح لميزانية السنة المالية وثيقة بالغة الأهمية بالنسبة لنا، لا لأننا ضمن قائمة الدول العشر الأولى الدافعة للأنصبة المقررة فحسب، بل لأننا سننفق طوعا مبلغا إضافيا كبيرا من المال على المحكمة الجنائية الدولية خلال السنوات القادمة إضافة إلى الاشتراكات. ويعرب الوفد الهولندي عن بالغ ارتياحه للفلسفة التي تركز عليها الوثيقة. وبصفة خاصة، يستند الجزء الأول إلى رؤية ويدل على أن محرره يتحلى بمستوى عال من

سعة الحيلة والإمام بتفاصيل عمل محكمة دولية. وينبغي اعتبار مشروع الميزانية هذا وثيقة توجيهية أساسية للبدء التشغيلي للمحكمة الجنائية وينبغي مناقشتها على هذا الأساس. وهذا يعني أن جوانب السياسة العامة من المحكمة ينبغي أن تغطي على المناقشات، بدل جوانب الميزانية. وستنظر هولندا فيها من هذا المنظور، شريطة أن يكون أساس الميزانية سليما بما لا يطرأه أي شك. وقد سرنا للغاية اقتراح إنشاء شعبة للخدمات المشتركة نرى أنها ستعمل على ضمان الممارسات الإدارية الفعالة والكفؤة للمحكمة. ولنا أيضا عدد من الشواغل سأسوقها هنا في عجالة، غير أننا سنوردها بتفصيل في مرحلة لاحقة. إننا نقترح بقوة إضافة اعتماد يتحسب لوظيفة مراجع داخلي للحسابات. فثمة حاجة إلى توقع معدلات الشغور. ووظيفة المسجل في سياق الإدارة والمالية غير واضحة بما فيه الكفاية. ونود أيضا أن نورد شواغلنا بشأن الفقرة ١١٦، المتعلقة بوظيفة الأمين العام المساعد في نهاية تلك الفقرة. وستتخذ موقفا يدعو إلى عدم ملء هذه الوظيفة قبل انتخاب المسجل في أواخر ٢٠٠٣.

٣ - ونرى أنه من الصعب للغاية بل ومن المستحيل أحيانا العمل على وضع ميزانية عادية كاملة استنادا إلى مؤشرات الأداء وما إلى ذلك. وسنحكم على النتيجة على هذا الأساس استنادا إلى معايير قد تختلف إلى حد ما عن الممارسة الاعتيادية للأمم المتحدة.

٤ - إننا نؤيد أساليب عملكم، السيد الرئيس، ونشكركم على ما بذلتموه من وقت وجهد لإعداد جلسات هذا الأسبوع. وسنعمل معكم بصورة وثيقة لضمان الاتفاق على ثوابت هذه الوثيقة حتى نكون على أحسن استعداد لاجتماعات تموز/يوليه. إننا لن نقتصر على إثارة المشاكل، بل سنقترح الحلول.

٥ - لقد كان سلفكم ينوي حسب فهمنا أن يطلب من الأمانة العامة أن تضع ما يسمى بميزانية التكاليف الكاملة. وبناء على هذه الوثيقة سيكون بإمكاننا أن نلتزم الدقة في مرحلة مبكرة من التحضيرات. ولذلك ألتمس منكم المعذرة إذا تعذر على الوفد الهولندي من حين لآخر أن يدخل دائما في تفاصيل محددة خلال مناقشات هذا الأسبوع. وعلى سبيل المثال، لم تتمكن من تقييم ما إذا كانت أساليب الحساب المتبعة في الأمم المتحدة مطابقة لأساليبنا عندما قدمنا عرضنا. كما لم تتمكن بعد من تقييم كل الافتراضات التي ارتكزت عليها حسابات الأمم المتحدة. وتأكدوا، السيد الرئيس، من أن لنا ما لكم من مصلحة في أن نسوي هذه المسألة بأسرع ما يمكن.

٦ - وكما لا يخفى عليكم جميعا، تنوي هولندا قطعاً أن تستضيف بأريحية وسخاء المحكمة الجنائية الدولية، استضافتها للعديد من المؤسسات القضائية الأخرى، على غرار

مؤسسات نذكر منها أساسا محكمة العدل الدولية، ومحكمة التحكيم الدائمة والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد أوضح ذلك بعبارات لا غبار عليها وزير الخارجية فان آرتسن في خطابه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد ارتكز الخطاب في فحواه على عناصر وضعناها في دفتر التعهدات الذي صدر قبل مؤتمر روما.

٧ - وقد عرضت هولندا مباني للمحكمة مجانا لمدة ١٠ سنوات، ابتداء من تاريخ نفاذ النظام الأساسي. وطيلة عدة سنوات، أي إلى عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، سيكون مقر المحكمة في ما يسمى بأماكن العمل المؤقتة. وتعرض هولندا إنفاق مبالغ على أماكن العمل المؤقتة تبلغ ٣٣ مليون يورو، تتاح منها ١٠ ملايين يورو للشكل والتصميم الداخليين، بما في ذلك قاعة المحكمة. ولذلك، فإنه فيما يتعلق بميزانية الفترة المالية الأولى، سوف لن تنفق المحكمة على إيجار أماكن العمل، وذلك دون الحكم مسبقا على موقفنا من افتراضات الأمانة العامة المذكورة في الفقرة ١٤٧.

٨ - وفيما يتعلق بالشكل والتصميم الداخليين، بما فيه قاعة المحكمة، فإن عرضنا يستتبع مستوى إنفاق قدره ١٠ ملايين يورو. ونعتبر أن هذا يشمل وضع ترتيبات للمكاتب، وعدد من قاعات الاجتماعات، وأسلاك النظم الشبكية، والجوانب الأمنية. كما سيغطي مبلغ ١٠ ملايين يورو بناء قاعة للمحكمة في المباني المؤقتة. وبناء عليه، سوف لن تنفق المحكمة ١٠ ملايين يورو في فترتها المالية الأولى على هذه المسائل.

٩ - وقد أوضحت حكومة هولندا فعلا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أنها ستساهم ماليا في تكاليف الاجتماعات الأولى لجمعية الدول الأطراف ومكتبها. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى عنصرين في خطاب وزير الخارجية في أيلول/سبتمبر الأخير لم يدرجا في الشروح الواردة في الوثيقة قيد النظر. فأولا، قال الوزير إن هولندا تحس بمسؤولية خاصة، وإن لم تكن مسؤولية حصرية عن التشغيل الفعال للمحكمة. وثانيا، ذكر أن القرارات المتعلقة بمساهمتنا في تغطية تكاليف عقد الاجتماعات الأولى ستتخذ بناء على ميزانية متفق عليها، عند ما يتم تقييم الثوابت السياسية. وسأكون ممتنا السيد الرئيس لو طلبتم من الأمانة أن تدرج هذه الأقوال في الشرح. وبطبيعة الحال، فإن ميزانية الاجتماع الأول معروفة، إذ تبلغ ٢,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وقد تمكنا من تقييم الثوابت السياسية بناء على توصية اللجنة التحضيرية التي تمت الموافقة عليها في اليوم الأول من هذه الدورة. وهذه الثوابت هو أن المساهمة في الصندوق الاستثماري الذي أنشأه الأمين العام مؤخرا لهذه الغاية تخصم من الأنصبة المقررة. وفي نظرنا، تعد المساهمة في هذا الصندوق الاستثماري واجبا على كل الدول الأطراف. ولذلك قررت هولندا أن تحول دون تأخير كامل مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ يورو

كمساهمة قابلة للخصم في الصندوق الاستئماني للجمعية الأولى للدول الأطراف. وعلاوة على ذلك، ستقدم هولندا تبرعا (غير قابل للخصم) قدره ٣٠٠.٠٠٠ يورو للدعم المالي للاجتماعات اللاحقة لجمعية الدول الأطراف ومكتبها خلال الفترة المالية الأولى.

١٠ - وقد أعربت حكومة هولندا عن التزامها بالتمويل الكامل للاجتماع الافتتاحي للمحكمة في لاهاي. أي اجتماع المحكمة بكامل هيئتها لإدلاء قضاقتها بالتعهد الرسمي لممارسة مهامهم بحياد ونزاهة. وستدرج تكاليف الإيواء الفندقية للقضاة. كما سندفع تكاليف اجتماع للمتابعة يعقده القضاة في لاهاي لمدة قد تصل إلى يومين بغرض انتخاب هيئة الرئاسة وتشكيل الدوائر فيما بينهم.

١١ - وستسهل هولندا أيضا البدء السلس لأعمال المحكمة، على حد قول وزير الخارجية، وذلك بتوفير ١٠٠ محطة عمل، ومعداتها وأثاثها في السنة الأولى. ونفسر 'السنة الأولى' بكونها الفترة المالية الأولى. وهذا يعني أن المحكمة لن تنفق مالا في الفترة المالية الأولى على الاستثمارات الأولية للمكاتب والكراسي والخزانات المتعلقة بمحطات العمل المائة. وستشمل محطة العمل الهواتف والحواسيب المكتبية والطابعات المتلازمة مع النظم الشبكية المقبلة للمحكمة. كما تشمل عددا محدودا من الماسحات الضوئية وآلات النسخ. وستتعاون معكم، السيد الرئيس، ومع الأمانة العامة بشأن المزيد من التفاصيل. غير أنه قبل ذلك، كما تفهمون، تلزمنا بعض التوضيحات منكم ومن الأمانة العامة بشأن المنطلقات غير المعروفة بالنسبة لنا والتي ارتكزت إليها الفقرات ١٠٦ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠. ومرة أخرى، يلزم عند الضرورة مواعيد حسابات الأمم المتحدة مع حساباتنا.

١٢ - أشكركم، السيد الرئيس. وستتاح لكم في أقرب وقت نسخة من هذا البيان.